

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١٦ لسنة ٢٠١٢

بالموافقة على الاتفاقية الموقعة فى القاهرة

بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٨

بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية النمسا الفيدرالية

بشأن إعفاء حاملى جوازات السفر الدبلوماسية

والخاصة ولمهمة من جمهورية مصر العربية وحاملى جوازات السفر الدبلوماسية

ولمهمة من جمهورية النمسا من تأشيرات الدخول

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ١٣ من فبراير ٢٠١١ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ٣٠ من مارس ٢٠١١ ؛

وعلى الإعلان الدستورى الصادر بتاريخ ١١ من أغسطس ٢٠١٢ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاقية الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية النمسا الفيدرالية بشأن إعفاء حاملى جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمهمة من جمهورية مصر العربية وحاملى جوازات السفر الدبلوماسية ولمهمة من جمهورية النمسا من تأشيرات الدخول ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٤٣٣ هـ

(الموافق ٦ نوفمبر سنة ٢٠١٢ م) .

محمد مرسى

اتفاقية

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة النمسا الفيدرالية

بشأن إعفاء حاملى جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمهمة

من جمهورية مصر العربية

وحاملى جوازات السفر الدبلوماسية ولمهمة

من جمهورية النمسا

من تأشيرات الدخول

إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة النمسا الفيدرالية ، ويشار إليهما فيما بعد بـ «الطرفان» ، رغبةً منهما فى تسهيل دخول حاملى جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمهمة من جمهورية مصر العربية ، وحاملى جوازات السفر الدبلوماسية ولمهمة من جمهورية النمسا ، قد اتفقتا على الآتى :

(المادة الاولى)

١ - لا يحتاج المواطنون المصريون حاملو جوازات السفر السارية الدبلوماسية أو الخاصة أو جوازات المهمة الحصول على تأشيرة لدخول أو عبور أراضى جمهورية النمسا والإقامة بها مدة لا تتعدى ٩٠ يوماً خلال فترة ستة أشهر تحتسب من يوم دخول أراضى جمهورية النمسا أو دخول أراضى أية دولة أخرى مطبق فيها اتفاقية الشنجن المؤرخة ١٩ يونيو ١٩٩٠ ، والتي تنفذ اتفاقية شنجن ١٤ يونيو ١٩٨٥ الخاصة بإزالة التدريجية للفحص على الحدود المشتركة .

٢ - لا يحتاج المواطنون النمساويون حاملو جوازات السفر السارية الدبلوماسية أو المهمة الحصول على تأشيرة لدخول أو عبور أراضى جمهورية مصر العربية ، والإقامة بها مدة لا تتعدى ٩٠ يوماً خلال فترة ستة أشهر تحتسب من تاريخ الدخول .

(المادة الثانية)

يشترط أن يتوافر في جوازات سفر جمهورية مصر العربية الدبلوماسية أو الخاصة أو لمهمة وجوازات سفر جمهورية النمسا الدبلوماسية أو لمهمة فترة سريان ستة أشهر على الأقل يوم الدخول لأراضي الطرف الآخر .

(المادة الثالثة)

يمكن لحاملي جوازات سفر جمهورية مصر العربية السارية الدبلوماسية والخاصة ولمهمة ، وحاملي جوازات سفر جمهورية النمسا السارية الدبلوماسية ولمهمة الدخول والخروج من أراضي الطرف الآخر من خلال أية نقطة مخصصة لذلك الغرض بواسطة سلطات الهجرة المعنية ، دون أية قيود ، عدا تلك المعمول بها فيما يتعلق بالأمن والهجرة والجمارك والصحة ، والنصوص الأخرى التي قد تكون مطبقة قانونياً على حاملي مثل تلك الجوازات .

(المادة الرابعة)

١ - لا تنطبق المادة الأولى من هذه الاتفاقية على الدخول للمرة الأولى لحاملي جوازات سفر جمهورية مصر العربية السارية الدبلوماسية أو الخاصة أو لمهمة ، وحاملي جوازات سفر جمهورية النمسا السارية الدبلوماسية أو لمهمة من المعينين في بعثات دبلوماسية أو قنصلية في أراضي الطرف الآخر .

٢ - تنطبق الفقرة (١) من المادة الرابعة على أعضاء أسر حاملي فئات جوازات السفر المنصوص عليها في الفقرة (١) ، الذين يشاركونهم المسكن نفسه ، والذين يحملون جوازات سفر جمهورية مصر العربية السارية الدبلوماسية أو الخاصة أو لمهمة ، أو جوازات سفر جمهورية النمسا السارية الدبلوماسية أو لمهمة .

٣ - لا تنطبق المادة الأولى من هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يعتزمون الإقامة في أراضي الطرف الآخر لمدة أطول من تلك المنصوص عليها في المادة الأولى ، أو الذين ينوون الحصول على عمل ، حيث يجب الحصول على تأشيرة دخول و/أو تصريح إقامة في هذه الأحوال ، وفقاً لقوانين الهجرة الوطنية .

(المادة الخامسة)

لا يحتاج مواطنو الطرفين الذين يتمتعون بمزايا وحصانات وفقاً للقانون الدولي وحاملو بطاقات الهوية الصادرة من الطرف الآخر ، في إطار صلاحيته كدولة مستقبلة أو مضييفة ، إلى تأشيرة دخول أو سماح بالإقامة ، وذلك للإقامة في أو للدخول مرة أخرى إلى أراضي ذلك الطرف ، طالما كانت بطاقة الهوية صالحة ، وتم تقديمها لدى الدخول مرفقةً بجواز سفر جمهورية مصر العربية السارى الدبلوماسى أو الخاص أو لمهمة ، أو جواز سفر جمهورية النمسا السارى الدبلوماسى أو لمهمة .

(المادة السادسة)

١ - يقوم الطرفان ، من خلال القنوات الدبلوماسية ، بتبادل نماذج من جوازات السفر الدبلوماسية أو لمهمة أو الخاصة المستخدمة في كل منهما خلال ٣٠ يوماً من توقيع هذه الاتفاقية ، كما سيقوم كلا الطرفين بموافاة الطرف الآخر بنموذج لأى تجديد أو تغيير فى جواز السفر الدبلوماسى أو لمهمة أو الخاص قبل بدء إصدار ذلك الجواز بثلاثين يوماً .

٢ - يقوم كلا الطرفين بإبلاغ الطرف الآخر بأى تعديل يتم إدخاله على القوانين والقواعد الوطنية المتعلقة بإصدار جوازات السفر .

٣ - فى حالة فقدان مواطن أى من الطرفين جواز سفره فى الفئات المنصوص عليها فى المادة الأولى من هذه الاتفاقية فى أراضي الطرف الآخر ، فإنه يقوم بإبلاغ سلطات الطرف المستقبل ، وتقوم البعثة الدبلوماسية أو القنصلية المعنية بإصدار جواز سفر جديد أو وثيقة سفر لهذا المواطن ، وتقوم بإبلاغ السلطات المعنية بالطرف المستقبل .

(المادة السابعة)

١ - هذه الاتفاقية لا تعفى مواطنى الطرفين من الالتزام باحترام قوانين وقواعد الطرف الآخر الخاصة بدخول وخروج وإقامة الأجانب .

٢ - يحتفظ كلا الطرفين بالحق فى رفض دخول أو تقليص فترة إقامة الأشخاص الذين يعتبرون غير مرغوب بهم أو من شأنهم تكدير السلام العام ، أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأمن الوطنى .

(المادة الثامنة)

يمكن لأى طرف تعليق العمل بهذه الاتفاقية بشكل مؤقت لأسباب تتعلق بالأمن الوطنى أو النظام العام أو الصحة العامة ، على أن يتم إبلاغ الطرف الآخر بشكل فورى بهذا التعليق وكذلك بانتهائه من خلال القنوات الدبلوماسية .

(المادة التاسعة)

١ - تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ فى اليوم الأول من الشهر الذى يلى الشهر الذى قام فيه كلا الطرفين بإبلاغ الآخر عن طريق القنوات الدبلوماسية بإتمام متطلبات دخول الاتفاقية حيز النفاذ وفقاً لما نصت عليه التشريعات الوطنية فى كل منهما .

٢ - يحق لأى طرف إنهاء هذه الاتفاقية فى أى وقت من خلال إخطار الطرف الآخر كتابياً عن طريق القنوات الدبلوماسية ، وفى هذه الحالة تنتهى صلاحية تلك الاتفاقية بعد ثلاثة أشهر من استلام الطرف الآخر الإخطار بالرغبة فى الإنهاء .

حررت فى القاهرة بتاريخ ٦/٢٨ من عام ٢٠١٠ من نسختين أصليتين باللغات العربية والألمانية والإنجليزية ، ولكل منها الحجية ذاتها ، وفى حالة الخلاف على تفسير إحدى الفقرات يعتد بالنص الإنجليزى .

عن

حكومة النمسا الفيدرالية

السفير د. توماس نادر

سفير فوق العادة جمهورية النمسا

لدى جمهورية مصر العربية

عن

حكومة جمهورية مصر العربية

السفير / حمدى سند لوزا

مساعد وزير الخارجية

للشئون الأوروبية

قرار وزير الخارجية

رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٢

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٣١٦ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١١/٦ بشأن الموافقة على الاتفاقية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية النمسا الفيدرالية بشأن إعفاء حاملى جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمهمة من جمهورية مصر العربية وحاملى جوازات السفر الدبلوماسية ولمهمة من جمهورية النمسا الفيدرالية من تأشيرات الدخول ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٨ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٢/١١/٦ ؛

قرر:

(مادة وحيدة)

تُنشر فى الجريدة الرسمية الاتفاقية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية النمسا الفيدرالية بشأن إعفاء حاملى جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة ولمهمة من جمهورية مصر العربية وحاملى جوازات السفر الدبلوماسية ولمهمة من جمهورية النمسا الفيدرالية من تأشيرات الدخول ، والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢٨

ويُعمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من ٢٠١٢/١٢/١

صدر بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٦

وزير الخارجية

محمد كامل عمرو